

جدول (١٥): الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ^{١/٢}

(مليون جنيه)

بيان ربع سنوى	بيان سنوى					
	يناير - ٢٠٠٦	فبراير - ٢٠٠٦	مارس - ٢٠٠٦	يونيو - ٠٦	يوليو - ٠٦	أغسطس - ٠٦
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٥٧٧,٣٥٥	٥٦٦,٤٩٨	٥٦٠,١٥٨	٥٥٤,٨٣٧	٥٤٣,٨٩٣	٤٥٦,٤٥٢
أوراق مالية	٥٥١,٨٣٤	٥٤٩,٥٥١	٥٥٠,٥٩٩	٣٤٩,٩٥٨	٣٤٠,٨٩٨	٢٧٢,٠٧٤
أذون على الخزانة	١١٠,٦٥٧	١٠٦,٣٥٧	١٠٧,٣٥٧	١٠٣,١٤٤	٧٩,٩٠٧	٦٣,٧٧٤
أذون عمليات إعادة الشراء	-	-	-	-	٤٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
سندات خزائنة	٥٦,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	١٣,٠٠٠
سندات البنك المركزى	١٤٥,٥٥٤	١٤٥,٥٥٤	١٤٥,٥٥٤	١٤٥,٥٥٤	١٤٧,٨٧٥	١٣٢,٨٧٥
سندات فروق التقييم	١٦,٥٨٢	١٦,٥٨٢	١٦,٥٨٢	١٦,٥٨٢	١٣,٥٨٢	-
سندات زيادة رؤوس أموال البنوك	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
سندات سلع تموينية	١,٨٨١	١,٨٨١	١,٨٨١	١,٨٨١	٢,٧٠٥	٢,٧٠٥
سندات إصلاح هياكل البنوك	١١,٨٨٦	١١,٩١٠	١١,٩٦٨	١٢,٠١٤	١٢,٠٧٠	١٢,٩٣٨
سندات التأمينات	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
سندات دولارية سيادية (حيازة مقيمين)	٣,٨٧٢	٣,٨٥٥	٣,٨٥٧	٥,١٠٩	٥,١٢٢	٥,٦٤٧
سندات الإسكان	١١٩	١١٩	١٢٣	١٢٢	١٢٤	١٢٨
الـ 9% المجنبة لشراء سندات حكومية	١,٥٥٨	١,٥٥٨	١,٥٥٢	١,٥٥٢	١,٥١٣	١,٤٢٥
سندات صندوقى التأمينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار إلى الخزانة ^{١/٣}	١٩٧,٧٢٥	١٩٧,٧٢٥	١٩٧,٧٢٥	-	-	-
إقتراض أجهزة الموازنة من بنك الاستثمار القومى ^{١/٤}	-	-	-	١٩٧,٧٢٥	١٨٥,٠٩٠	١٦٨,٥٤٣
تسهيلات ائتمانية من صندوقى التأمينات ^{١/٥}	٤,٨٠٢	٤,٤٠٨	٣,٣٢٨	٢,٠٦٥	-	-
إقتراض أجهزة الموازنة من الجهاز المصرفى	٢٠,٧١٩	١٢,٥٤٩	٦,٢٣١	٥,٠٨٩	١٧,٩٠٥	١٥,٨٣٥
ودائع لدى الجهاز المصرفى	١٠٤,٢٢٦	١٠٨,٦٧٨	١١٠,١٩٧	١٠٩,٩٤٨	١٥٣,٣٨٥	١٢٩,٥١٤
صافى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٤٧٣,١٢٩	٤٥٧,٨٢٠	٤٤٩,٩٦١	٤٤٤,٨٨٩	٣٩٠,٥٠٨	٣٢٦,٩٣٨
ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالى)						
إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٧٩,١%	٧٧,٦%	٧٦,٧%	٨٩,٨%	١٠١,٠%	٩٤,١%
صافى الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة	٦٤,٨%	٦٢,٧%	٦١,٦%	٧٢,٠%	٧٢,٥%	٦٧,٤%

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى

* مبدئى.

بيان معدل.

(يتمل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية).

^{١/٢} لا يتضمن أرصدة الحساب المجدد لدى البنك المركزى المصرى.

^{١/٣} فى ضوء ما تنتم به السياسة المالية الجديده للشفافية فقد تم قيد الدين المستحق على الخزانة العامة لصناديق التأمينات (الذى تم اقتراضه من خلال بنك الاستثمار القومى) كدين مباشر على الخزانة العامة للصناديق ، وذلك فى ١ يوليو ٢٠٠٦. وقد قابل ذلك اصدار سنتين على الخزانة العامة لصالح الصناديق بقيمة الدين ١٩٧,٧٢٥ مليار جنيه.

^{١/٤} يتضمن القوائد المستحقة للبنك لدى وزارة المالية و يستبعد مستحقات الوزارة لديه.

^{١/٥} ودائع صناديق التأمين التي تم ربطها كتسهيلات لتطاع الموازنة العامة والتي تم معالجتها كجزء من المطوبات المستحقة على قطاع الموازنة لصالح صناديق التأمين.